العنوان: أثر رأس المال الأجتماعي علي حماية المال العام في المؤسسات الصحية بحث علي عينة من المؤسسات الصحية في دائرة صحة ديالي

المصدر: مجلة الإدارة والاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - العراق

المؤلف الرئيسي: الشمري، انتظار أحمد جاسم

مؤلفين آخرين: الزهيري، كريم صيهود كرم(م. مشارك)

المجلد/العدد: س36, ع97

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2013

الصفحات: 82 - 97

رقم MD: 636707

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: المال العام

رابط: http://search.mandumah.com/Record/636707

أثر رأس المال الأجتماعي على حماية المال العام في المؤسسات الصحية -بحث على عينة من المؤسسات الصحية في دائرة صحة ديالى

أ.م.د انتظار احمد جاسم الشمري* كريم صيهود كرم الزهيري**

المستخلص :

تزداد أهمية منظمات الأعمال يوما بعد يوم لكونها تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني في أي دولة، وبسبب الحركة السريعة والتطورات المهمة التي يشهدها النظام العالمي ومن اجل مواجهة الأزمات المعاصرة من جانب منظمات اليوم تبرز أهمية رأس المال ألاجتماعي كونه يمثل احد المقدرات الاستراتيجية في المنظمات لحماية الأموال العامة وتمثلت مشكلة البحث في محاولة الإجابة على تساؤل أساسي مفاده هل يؤثر رأس ألاجتماعي في حماية المال العام وحددت أبعاد رأس المال ألاجتماعي كمتغير مستقل ب(العلاقات ألاجتماعية – التعاون –القيم والأعراف الصحيحة) اما المتغير التابع فكان المال العام .وقد تضمن البحث ثلاثة فرضيات تتعلق باختبار التأثير والعلاقة بين متغيرات البحث ولغرض اختبار تلك الفرضيات طبق البحث على عينة من المدراء ورؤساء الأقسام في دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها .وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين رأس المال ألاجتماعي وبين المال العام وكذلك وجود علاقة ارتباط بين متغيرات البحث.

وقد اوصى الباحث بمجموعة من التوصيات إلى الجهات المستفيدة تمثلت بضرورة العمل على تعزيز وتقوية العلاقات ألاجتماعية وتعزيز التعاون والعمل على تطبيق القيم والاعراف الصحيحة من اجل المحافظة على المال العام

Abstract

Increasingly important business organizations, day after day, for they represent the mainstay of the national economy in any country , and because of the rapid movement and important developments taking place in the global system , and in order to cope with crises contemporary by organizations today highlights the importance of social capital it represents one estimators strategy in organizations for the protection of public funds and represented the research problem in trying to answer the question a fundamental effect Does the top of the social protection of public funds and set the dimensions of social capital independent variable (b social relations - cooperation - values and norms correct) the dependent variable was public money. has included research three hypotheses concerning the test influence and the relationship between the variables of research for the purpose of testing those hypotheses applied

---

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** باحث .

مقبول للنشر بتأريخ ٢٠١٣/١١/١٨

research on a sample of managers and department heads in the Department of Health Diyala and health institutions and its affiliates. , and the researcher to a number of results the most important of a relationship effect significant correlation between social capital and between the public money as well as a correlation between the variables of the search.
The researcher has recommended a set of recommendations to the beneficiaries was the need to work to promote and strengthen social relations and strengthen cooperation and work to implement the correct values and norms in order to maintain public money.

المقدمة:-

يشهد العالم المتقدم اليوم تغيرات وتحولات كثيرة وسريعة في تركيبة المجتمعات والمنظمات التي تتمثل في النمو الاقتصادي والتسارع التكنلوجي الهائل ، وإنّ هذه التغيرات والتحولات لم تحدث نتيجة التطورات التكنلوجية والتقنيات الحديثة فحسب ، وإنما لزيادة رأس المال البشري متمثلا بالقوى البشرية العاملة في المنظمات ، إذ نمت وتطورت إتجاهات ومفاهيم جديدة في الفكر الإداري المعاصر نجحت في تطبيقها العديد من المنظمات والمؤسسات في الدول المتقدمة ، وقد أكدت على أنّ نشأة المنظمات ونموها وبقاؤها وانهيارها واضمحلالها لا يقتصر فقط على الجانب التكنلوجي والتقني في المنظمة ،وإنما بما تتبناه وتطبقه من مفاهيم إدارية حديثة ، لذا فقد توجهت أنظار الباحثين والمختصين في شتى الحقول العلمية والانسانية والاجتماعية نحو دراسة هذه المفاهيم مؤكدين أهمية تطبيقها في المنظمات ،ومن أبرز هذه المفاهيم (رأس المال الاجتماعي) الذي يعدّ أحد أهم الأدوات التي تستطيع من خلاله المنظمات مواكبه التغيرات ومواجهة التحديات وتحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها وقد اكدت الكثير من الدراسات، والبحوث من أن التفاعل بين الجوانب الانسانية والاجتماعية سوف يودي إلى تحقيق التوازن في الجوانب التنظيمية للعملية الادارية وان التنظيم الجيد ،والكفوء سوف يؤدي دون شك إلى المحافظة على المال العام وحمايته، وتأسيسا على ذلك ،فقد أتت تلك الدراسة للتعرف على اثر رأس المال الاجتماعي في المحافظة على المال العام وبناءاً على ما تقدم تضمن البحث أربع مباحث ، تناول المبحث الأول منهجية البحث وركزالمبحث الثاني للجانب النظري ،بينما أهتم المبحث الثالث بالجانب التطبيقي وأخيراخصص المبحث الرابع للاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول
منهجية البحث

اولاً :- مشكلة البحث

تتجسد معالم مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل أساسي مفاده :-
هل يؤثر رأس المال الاجتماعي في حماية المال العام وبشكل أكثر تحديدا يمكن تحديد مشكلة البحث التي تتمثل في الآتي:

١-ماهي طبعة العلاقة بين راس المال الاجتماعي وبين حماية المال العام
٢-كيف تؤثر هذه العلاقة على حماية المال العام .
٣- هل لدى المنظمات القدرة على حماية المال العام من خلال استثمار رأس المال الاجتماعي .

ثانياً:-أهداف البحث

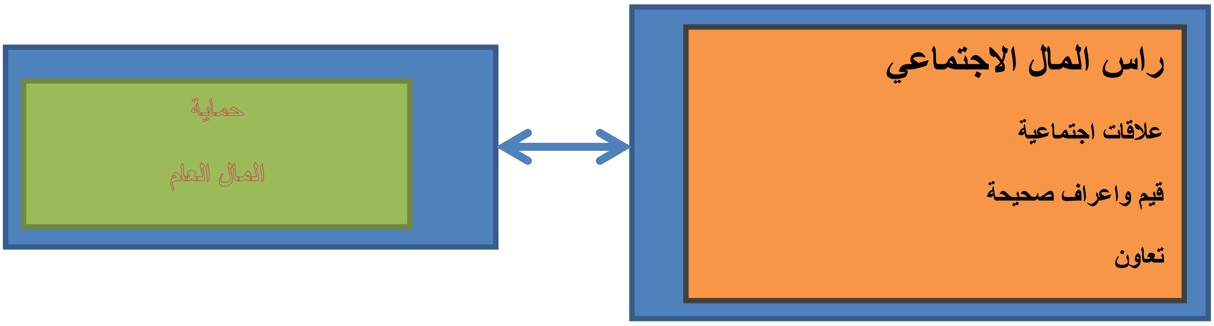
في ضوء مشكلة البحث وقلة الدراسات والبحوث الرابطة بين تأثير رأس المال الاجتماعي على المال العام فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١-قياس مستوى أثر رأس المال الاجتماعي على حماية المال العام .
٢-استعراض أبرز ما قيل بصدد متغيرات البحث والكيفية التي يمكن فيها تطوير المنظمات لكي تصبح منظمات محمية وفاعلة .
٣-الخروج بجملة من التوصيات للمنظمات المبحوثة في مجال أثر رأس المال الاجتماعي على حماية المال العام .
٤-وضع أساس نظري وتطبيقي للبحوث المستقبلية حول طبيعة أثر رأس المال الاجتماعي على حماية المال العام .

ثالثاً:-فرضيات البحث

١-وجود علاقة إرتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين كل بعدَ من ابعاد رأس المال الاجتماعي وبين المال العام.
٢-وجودعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين إجمالي ابعاد رأس المال الاجتماعي وبين المال العام .
٣- هناك تأثير ذو دلالة معنويةبين كل بعد من أبعاد رأس المال الاجتماعي على المال العام .

رابعاً :-إنموذج البحث



خامساً:- التعريفات الاجرائية المتغيرات البحث

لابد لنا من تحديد وتعريف المتغيرات الاجرائية للبحث والتي استعملت كأساس في تحديد فرضياته .

رأس المال الاجتماعي :-

وهو شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على القيم والأعراف الصحيحة والتي تعتمد على التعاون والثقة والمصلحة المتبادلة بين الأفراد داخل المنظمة وخارجها ، والتي يمكن للمنظمة من استثمارها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف العامة والخاصة .

العلاقات الاجتماعية :-

وهي نوع من العلاقات غير الرسمية المبنية على أساس الاحترام والثقة والتعاون المتبادل بين الأفراد العاملين داخل المنظمة وخارجها .

التعاون :-

وهو عبارة عن ميد يد العون وتقوية نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف داخل المنظمة وخارجها من أجل تحقيق المنفعة العامة لجميع الأطراف .

القيم والأعراف الصحيحة :-

وهي عبارة عن المبادئ التي ترسم وتوضح الطريق الصحيح والأخلاق والصفات الحميدة والتي يجب أنّ تكون نابعة من الأخلاق الصادقة والصحيحة التي تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع .

المال العام :-

وهي الأموال النقدية والعينية المملوكة للدولة والتي تستخدمها الدولة لتحقيق النفع العام والمصلحة العامة.

سادساً:- مجتمع البحث وعينته

نظرا لكبر حجم مجتمع البحث البالغ (١٠٠٠) شخصاً تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع البحث بلغت (١٠٠) شخصاً تشكل (١٠%) من اصل المجتمع الكلي ، إذ شملت (الإدارة العليا ،الإدارات الوسطى ، الإدارات الإشرافية) من فئة (المدراء العامين ، مدراء الشعب ،مدراء الأقسام) ، كونها تنسجم مع متغيرات الدراسة ومفاهيمها ومكوناتها إذ تم توزيع (١٠٠) استبانة تم استرجاع (٩١) منها وهو ما يشكل (٩١%)من نسبة الاسترجاع وتم استبعاد (٩)منها لم يتم الإجابة عليها .

سابعا :- ادوات البحث من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته في الجانب العملي

إعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب في الحصول على البيانات .

الاستبانة

إعتمد الباحث على استمارة الاستبيان بوصفها أداة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات ،إذ روعي في صياغتها شمولها على متغيرات البحث المعتمدة وتمت صياغتها كي تخدم أهداف البحث وفرضيته بالاستناد إلى الجانب النظري والرجوع إلى البحوث والدراسات السابقة .

رأس المال الاجتماعي :((هو شبكة من العلاقات الاجتماعية المبنية على القيم والأعراف الصحيحة والتي تعتمد على التعاون والثقة والمصلحة المتبادلة بين الأفراد داخل المنظمة وخارجها والتي يمكن للمنظمة من

استثمارها بشكل الصحيح لتحقيق أهداف المنظمة وأهداف أفراد المنظمة مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة))

أ _العلاقات الاجتماعية:وهي نوع من العلاقات غير الرسمية المبنية على أساس الاحترام والثقة والتعاون المتبادل بين الأفراد داخل المنظمة وخارجها

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
1	يسعى المرؤسون إلى إدراك العلاقات بينهم					
2	تعدد الثقافات في المنظمة يحسن من الأداء					
3	تمتد علاقات العاملين لفترة طويلة من الزمن					
4	يحاول الموظفين حدوث مشكلة بالبحث عن النصيحة والمساعدة فيما بينهم					
5	تعمل الإدارة على إقامة حلقات نقاشية للموظفين لاستثمار طاقاتهم الفكرية					
6	تسهل الإدارة طرائق الاتصال غير الرسمي بين الموظفين					
7	تستثمر المنظمة علاقات العمل وتعمل على تطويرها لصالحها					
8	تقوم المنظمة بتشجيع الموظفين وإقامة المناسبات لهم لغرض زيادة التعارف بينهم					
9	تدعم الإدارة إقامة العلاقات الاجتماعية					
10	تضع الإدارة العراقيل لإقامة العلاقات الاجتماعية					
11	تسعى الإدارة إلى تعزيز القيم الصحيحة دائما					
12	تتماشى أهداف المنظمة مع الواقع الحالي للمجتمع					
13	لا تطلب المنظمة من إفرادها عمل ما هو خارج عن إرادتهم					
14	تستمع الإدارة لجميع وجهات النظر لدى العاملين لديها					
15	تتم معاقبة المقصرين بعدالة					
16	يتم تنبيه المقصر قبل توجيه العقوبة					
17	تتبع الإدارة أسلوب العقوبة الرادعة بحق المقصرين					
18	تتم مكافأة المتميزين بعدالة					

ب _التعاون : هو عبارة عن مد يد العون وتقوية نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف داخل المنظمة وخارجها من أجل تحقيق المنفعة العامة لجميع الأطراف

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
19	يوجد تعاون بين الأعضاء العاملين في داخل المنظمة					
20	تبحث الإدارة عن نقاط الضعف داخل المنظمة وتعمل على معالجتها					
21	تمد الإدارة يد العون للموظفين الذين بحاجة للعون					
22	لا يوجد تعاون بين الإدارة العليا والإدارات الأدنى					
23	تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف جميع العاملين لديها					

ج – القيم والأعراف الصحيحة : وهي عمل الشئ الجيد وترك الشئ غير الجيد

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
24	هناك صدق وصراحة في الحديث عن الجيد وغير الجيد داخل المنظمة					
25	تعامل الإدارة العاملين لديها بعدالة دون تمييز					
26	تتماشى أهداف المنظمة مع الواقع الحالي للمجتمع					
27	تسعى الإدارة إلى تعزيز القيم الصحيحة دائما					
28	وجود حرية في طرح الآراء والأفكار داخل المنظمة					
29	هناك عدالة في توزيع الحوافز					
30	تسعى الإدارة إلى سماع مشاكل الموظفين					

المال العام :((وهو الأموال العينية والنقدية المملوكة للدولة والتي تستخدمها الدولة لتحقيق النفع العام والمصلحة العامة))

ت	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق تماما
31	توجد رقابة على المصاريف كافة					
32	توجد رقابة على الإيرادات كافة					
33	تستخدم المنظمة المال العام بصورة صحيحة					
34	يلاحظ هناك سوء استخدام للمال العام					
35	اعمل أكثر من زملائي وأكافئ اقل منهم					
36	تدقق المصروفات بشكل دائم من قبل لجان متخصصة					
37	مقدار راتبي الذي أتقاضاه متساوي مع ما يتقاضاه غيري في الوزارات الأخرى					
38	الحوافز التي أتقاضاها تتناسب مع مقدار الخطورة					
39	الضمير هو الذي يراقب صرف الأموال					
40	اشعر بعدم وجود عدالة بصرف الأموال وهناك أموال تصرف على غير وجه حق					

المقابلات الشخصية :-

وتمت من خلال الزيارات الميدانية التي أجراها الباحث في دائرة صحة ديالى المؤسسات الصحية التابعة لها ،وهي عينة البحث لغرض الاطلاع عن كثب على البيانات الأولية الازمة لتشخيص مشكلة البحث وطبيعتها وأهدافها ومدى إمكانية تنفيذها في تلك المؤسسات مع أعطاء فكرة عن موضوع البحث وشرح فقرات الاستبانة ومناقشتها مع أفراد العينة لفحص واقعيتها ،وبيان مدى وضوح فقراتها وإمكانية الإجابة عنها .

الفصل الثاني
تأطير مفاهيمي

رأس المال الاجتماعي Social capital

اولاً – مفهوم رأس المال الاجتماعي

تعددت التعريفات الخاصة برأس المال الاجتماعي فالبعض يعدّه مرتبطا بالمجتمع عموما وآخرون ينظرون إليه باعتباره جزءًا من نشاط المنظمة وموردا من مواردها يمكن الاستثمار فيه ويكون له قيمه مثل باقي أصول وموارد المنظمة، واصل كلمة ((Social)) أي اجتماعي في اللغة العربية إلى الفعل جمع ألشيء المتفرق فيقال اجتمع القوم على شيء((الرازي 110-1981)) وورد أيضا في قاموس المورد الحديث بمعنى ذو صلة وله علاقة بالناس والطبقات الاجتماعية العليا((بعلبكي 874-2004)) في حين ورد في قاموس ((Oxford)) بمعنى اجتماعي النزعة محب للاختلاط بالآخرين ((Oxford 2008: 351)) أما مصطلح ((Capital)) فقد ورد في معجم المصطلحات التجارية بمعنى رأس المال الرأسماليون ((غالي –ادم62—2004)) فيما ورد بمعنى رئيسي في قاموس المورد القريب ((المورد 542--2002)) ومن وجهة نظر اقتصادية ووفقا للمعجم الاقتصادي فإنّ ((Capital)) تعني الأصول المادية التي تستعمل في الإنتاج أو القيام بالخدمة الاقتصادية وقد يكون نقديا أو عينيا أو عنصرًا من عناصر الإنتاج مملوكا للجميع أي ملكية عامة ،أوقد يكون مملوكا ملكية خاصة ((بدوي28—2008)) أما اصطلاحا فيشير إلى الثروة المتراكمة التي تستخدم الإنتاج ثروة أكبر وقد استعمل هذا المفهوم مؤخرا لتوضيح عمليات إيجاد القيمة للمنظمة من خلال الأصول التي تولد القيمة للمنظمة ((Coman 2008 : 15))، وفي المحاضرة التي نظمتها مكتبة جامعة الإسكندرية بتاريخ ((14-يناير2007)) للكاتب بوتنام ((Putnam)) عرف فيها رأس المال الاجتماعي بأنّه ((عبارة عن المؤسسات والعلاقات والعادات التي تشكل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها وهو يشبه إلى حد كبير رأس المال الملموس – المادي- الذي يدر دخلا وعائدا)) وكما يمكن الاستثمار في رأس المال المادي فأنة يمكن أيضا الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وعرفه ((Kolman 1990 : 302)) رأس المال الاجتماعي بأنّه مفهوم منتج يجعل تحقيق بعض الأهداف التي يصعب تحقيقها في غيابه أمرا ممكنا ،وعلى العكس من الأنواع الأخرى من رأس المال فأنّه ينبع من هيكل العلاقات بين الأشخاص أي أنّه غير متاح في الأفراد (مثل رأس المال البشري) ولا في المظاهر المادية للإنتاج ومن حيث اعتباره موردا من موارد المنظمة فقد عرفه سكولتز وآخرون ((Schultz . et 2002)) بأنه يشمل العلاقات المثمرة التي يتم بناؤها مع الزبائن والتي يتم اعتبارها جزءًا من رأس المال الهيكلي ،ويتوافق هذا مع تعريف ((Lin 2001 : 19))الذي عرفه بأنّه الاستثمار في العلاقات الاجتماعية وما تنتج عن ذلك الاستثمار من عوائد أما اتحاد الخبراء والاستشاريين الدوليين ((INTEC 2004)) فقد عرف رأس المال الاجتماعي: بأنه يتضمن كل العلاقات الخارجية مع العملاء والموردين

والشركاء والمنافسين ووسائل الإعلام وكل المنتفعين من خدمات المنظمة وأوضح الكثير من المختصين بأنّ رأس المال الاجتماعي يتألف أساسا من شبكة العلاقات التي يشكلها العاملون في المنظمة فقد عرفه ناهابيت وغوشال ((Nahapiet & Choshal 1998 : 243)) بأنه المجموع الفعلي والمحتمل للمصادر المستمدة من شبكة العلاقات المسيطر عليها من الأفراد أو الوحدات الاجتماعية واعتبره ليسير ((Lesser 62 : 2000)) بأنه يتضمن الشبكات غير الرسمية والثقة والفهم المشترك للأفراد في المنظمة وأن محددًا رئيسًا للميزة التنافسية في اقتصاد اليوم وقد بين ((Grootaret & Van Bastel aer 2002 : 4)) إنّ رأس المال الاجتماعي يشمل العلاقات والسلوكيات والقيم التي تحكم التفاعلات بين الأفراد وتساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي وأنة من القضايا المهمة في قيام المجتمع بوظائفه .

ثانياً – مداخل دراسة رأس المال الاجتماعي بسبب التداخل الكبير والاستخدام المشترك لمفهوم رأس المال الاجتماعي من قبل المختصين في مجالات علوم الاجتماع والاقتصاد والإدارة والسياسة فقد تنوعت المداخل التي تناولت دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي

وقد قامت جمعية ((OECD)) بالتميز بين أربع مداخل أساسية لتناول دراسة هذا المفهوم وهي

1— المدخل الاقتصادي ((Economic Approach)) يركز على الحوافز الفردية في التفاعل مع الآخرين والرغبة الذاتية في الاستثمار في رأس المال الاجتماعي .

2— مدخل العلوم السياسية ((Political Sciences Approach)) يركز على دور المؤسسات السياسية والأعراف الاجتماعية في تشكيل سلوك الأفراد.

3— مدخل علم الاجتماع ((Sociological Approach)) يركز في تحليله على المحددات الاجتماعية للمحفزات الإنسانية ويركز على خصائص المنظمة الاجتماعية مثل الثقة والتبادل والشبكات الاجتماعية .

4— مدخل علم الأجناس ((Anthropology Approach)) يشير إلى أن الإنسان يمتلك غريزة أساسية تتمثل بالرغبة في المشاركة والتعاون مع الآخرين .

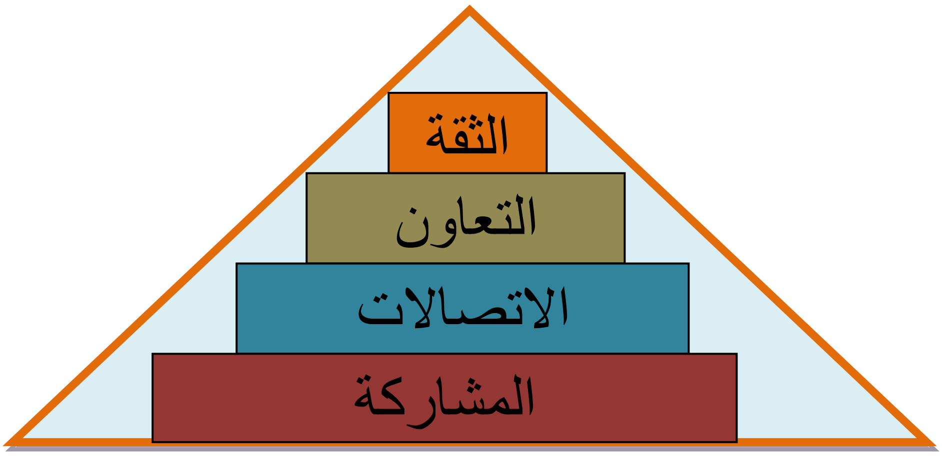
5— مدخل السلوك التنظيمي ((Organizational Behavior Approach)) يركز على الجوانب النفسية للأفراد ودورها في تشكيل السلوك الجماعي المثمر المبني على الثقة

والتعاون والزمالات الحقيقية بين العاملين ((العنزي2006 : 23)) وينظر إلى رأس المال الاجتماعي على إنة مجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات القائمة بين الأفراد في المنظمة والتي تعكس خصائص العلاقات الاجتماعية داخلها والتي يمكن إدارتها من خلال توجههم نحو العمل الجماعي والأهداف الجماعية والثقة المشتركة يلاحظ من توجهات المداخل أعلاه أنها تنظر إلى رأس المال الاجتماعي انطلاقا من الأسس الرئيسة لتلك العلوم لتفسره بطريقة تتوافق مع توجهاتها ومبادئها ألا أنه من الممكن الجمع بين منطلقات هذه المداخل الأربعة لفهم رأس المال الاجتماعي بشكل أفضل والاستفادة منه في تطوير أداء منظمات الإعمال (العنزي-/عدنان/2008-83)

ثالثاً—عناصر ومكونات رأس المال الاجتماعي

يعدّ رأس المال الاجتماعي صفة للعلاقات الجماعية ويتكون رأس المال الاجتماعي من العديد من المكونات التي تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين في هذا المجال، إذ يرى البعض من الكتاب والباحثين أنّه يتكون من ((الثقة – التعاون – الاتصالات –المشاركة)) والشكل (1) يوضح ذلك

شكل (1)
مكونات رأس المال ألاجتماعي



Sorcue : Zosiak Lisa (2003) p 25 " Developing A strategy for building social capital & successful watershed plaming A case study of coquitlam rver water shed "

1- الثقـــــة

تعدّ الثقة أحد أهم مكونات رأس المال الاجتماعي وأساس العلاقات بين الأفراد والأسر والمجتمعات فهي تشجع على العمل الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة ((النقار2008---61) والثقة على حد وصف ((Mistal 1996 : 9- 10)) لها أنها إعتقاد بملائمة نتائج العمل المقصود لشخص ما من وجهة نظرنا وتوجد العديد من البحوث التي تشير إلى أن العلاقات التي تتميز بثقة عالية تجعل الأفراد أكثر رغبة في الاشتراك في التبادلات الاجتماعية بشكل عام والتفاعل التعاوني بشكل خاص، وقد أشار ((Mishira 1996))إلى أنّ للثقة أبعادًا متعددة كما أن هناك رغبة للانفتاح على طرف أخر وهي رغبة تنشا من الثقة . كما أشار ((Putnam 1993 : 35 - 42)) إلى أنّ الثقة تسهل التعاون كما أن التعاون يزرع الثقة وقد يقودها هذا إلى تطوير قواعد سلوكية عامة عبر الزمن مما يضاعف الرغبة في التبادل الاجتماعي ،والثقة يمكن أن تصبح شكلا كامنا لموجودات متوقعة من وجهة نظر ((Cramerer& Knez 1994)) مما يمكن أعضاء المجموعة من الاعتماد عليها بشكل عام لتساعد في حل مشاكل التعاون والتنسيق ((Krmer – Brewer &Hanna 1996 - 356))

وقد صنف ((Steephanson 2004 : 15)) الثقة الى ثلاثة مستويات :

-المستوى الفردي – إذ يمثل السمة الفردية للثقة التي ترتبط بشكل أساسي بالمتغيرات الشخصية للفرد .

-المستوى الجماعي – ويركز على العلاقات الاجتماعية والأعراف المشتركة بين الأفراد.

-المستوى التنظيمي – فالمنظمة هي التي تخلق القواعد والحوافز للأفراد وتعزز وتخلق الثقة بين الأفراد العاملين .

في حين يصفها ((العنزي-2006-16))

1— الثقة الضعيفة وتعتمد على الرغبات والأمنيات الشخصية وتوقع المنافع الفورية على كل ما يقدمه الفرد من عمل ،والتنبؤ في الحصول على منافع مرضية من عقد صفقة معينة.

2— الثقة القوية وتستند إلى روابط قوية ومتماسكة بين المنظمة وأعضائها والصمود في جميع الأحوال الجيدة والسيئة .

2— التعــــاون

لا يمكن لأي مخلوق أن يواجه كل أعباء الحياة ومتاعبها منفردًا ،بل لابد أن يحتاج إلى من يعاونه ويساعده لذلك فالتعاون ضرورة من ضروريات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، فالتعاون ينجز العمل بأقصر وقت وأقل جهد وقد أصبح التعاون ضرورة من الضروريات الأساسية للنجاح في تحقيق الميزة التنافسية لذلك نرى العديد من الباحثين والمختصين الذين توالوا على إعطاء الكثير من التعريفات للتعاون فقد عرف على أنّه ((مظهر من مظاهر التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات)) وهو يعبر عن اشتراك شخصين أو أكثر في محاولة تحقيق هدف مشترك ،وهو أول صور التفاعل الإنساني المتمثل بالأسرة التي يتعاون أفرادها و تتضافر جهودهم في تحقيق هدفهم المشترك، ويؤكد هذا حقيقة مفادها أنّ الفرد الواحد لا يستطيع أن يقوم بتحقيق هدف معين فهو يلجأ إلى طلب المساعدة والعون من الآخرين ((الخطاوي -13

;2003)) كما يعمل التعاون على تقوية العلاقات والروابط والاتصالات المشتركة بين الأفراد العاملين بعضهم مع البعض الآخر ((7 : Zosika 2003)) ولا تنعكس نتائج التعاون المثمر على المنظمة فقط ،بل تشمل أفرادها المشاركين فيها فهو يعمل على تحقيق الأهداف الشخصية من خلال العمل بروح الجماعة .
(Mani, 2001 : 2))

حماية المال العام

أولاً – مفهوم المال العام

لمعرفة المال العام بشكل دقيق لابد في البدء من التطرق بإيجاز لتعريف المال العام وتقسيماته بالنظر إلى مالكه نميز بين كل أنواع المال وتحديد المقصود به، فالمال لغة يعرف بأنه ما ملكته من كل شيء واصطلاحا عرف بأنّه كل شيء نافع للإنسان يصح أن يستأثر به دون غيره ويكون محلا للحقوق .

وقد عرف القانون المدني العراقي المال بأنه هو كل حق له قيمة مادية فالمال هو حق والحق هو سلطة أو ميزة يخولها القانون للشخص فيكون له بمقتضاه أن يقوم بأعمال معينة، إذ إنّ المال هو الحق ذو القيمة المالية سواء كان حقا أم عينا أم حقا من الحقوق الأدبية أو الفنية أو الصناعية

وتقسم الأموال إلى تقسيمات عدة وما يهمنا منها هو تقسيم الأموال إلى أموال عامة وأموال خاصة بالنظر إلى مالكها وعلى الأخص المال العام فقد عرف المال العام بأنه المال المملوك للدولة سواء كان مملوكا ملكية عامة تمارس عليه الدولة سلطتها بصفتها صاحبه السلطة العامة أو مملوكا لها ملكية خاصة ويخضع لقوانين القانون الخاص كما عرف بأنه مجموعة من الأموال التي تعود إلى السلطة العامة ويمكن ملاحظة أن تعاريف المال العام جميعها تشترط في المال العام أن يكون عائداً للدولة أو للأشخاص المعنوية لكي يعد مالا عاما وتركز أغلب التعريفات على اشتراط تخصيص المال للمنفعة العامة (السكرانة-بلال خلف -2011-282)

ثانيا ---المفهوم المعاصر للمال العام :

يقصد بالمال العام مجموعة الموارد المالية والبشرية والمادية والتقنية التي يتم تخصيصها للوحدات العاملة بالقطاع الحكومي للإنفاق على أنشطتها المختلفة، والتي يمكن عن طريقها قياس صافي أرصدة التشغيل بكل وحدة منها.

ويعتمد المفهوم الحديث للمال العام على الطبيعة المعاصرة لكل من الوحدات الإدارية والمحاسبية ومنهجية تحقيق التوازن التشغيلي وراء تخصيص واستخدام المال العام (-السكرانة-بلال خلف-2011-285)

ثالثاً ---معيار التمييز بين الأموال العامة والأموال الخاصة

إنّ الآراء الفقهية قد تباينت حول تحديد معيار معين لتميز الأموال العامة من الأموال الخاصة وتراوحت الآراء بين التطبيق لنطاق هذه الأموال أو توسيعها وتباينت التشريعات حول هذا الموضوع ،فبالنسبة للقانون الفرنسي لم يمرر المشرع الفرنسي معيارا واضحا يمكن الاستناد إليه لتميز الأموال العامة عن الأموال الخاصة وقد انعكس ذلك على القضاء الفرنسي تجاه هذه المسألة إذ كانت المحاكم سواء العادية منها أو الإدارية تكتفي با براز الصفات المتوفرة من كل حالة من دون أن تحدد معيارا عاما يمكن تطبيقه في جميع الحالات وقد إعتمد المشرع الأردني في هذا المعيار في المادة ((60)) والقانون الليبي في المادة ((87)) مدني والسوري المادة ((90)) والسوداني المادة ((70)) واليمني المادة ((120)) أما فيما يتعلق بموقف المشرع العراقي فقد حسم معيار التخصيص بالمنفعة العامة للتميز بين الأموال العامة والخاصة وفق المادة ((71)) من القانون المدني العراقي الصادر سنة 1951 وبذلك يكون المشرع قد أخذ بالمعيار السائد في الفقه الجديد وهو معيار التخصيص للمنفعة العامة .

رابعا—اليات حماية المال العام

للتغلب على صور إهدار المال العام عند تخصيصه و عند استخدامه فقد انتهت الكثير من التجارب الدولية إلى مجموعة من الضوابط والآليات والصيغ العملية والتي من أهمها :

1- تقدير الإيرادات والمصروفات في إطار التوازن النقدي للموازنة الحكومية

إنّ السعي للتنمية لابد وان يوازن بين التركيز على الأوليات والاحتياجات الأساسية لأجهزة الدولة المختلفة من ناحية وبين الإمكانات المالية والموارد المتاحة من ناحية أخرى، فهذا التوازن المطلوب يعضده أهمية السيطرة على الدين العام بشقيه المحلي والخارجي ومن ثم فإنه كلما استطعنا استغلال الوارد أفضل استغلال ممكن كلما كان ذلك في صالح المجتمع وحماية للأجيال المقبلة ومن ثم فإن تقديرات الموازنة الحكومية لابد وان تأخذ في حسبانها

أ— ضبط الإنفاق العام :حيث يستلزم الأمر ضبط الإنفاق العام من خلال وضع تقديرات سليمة لهذا الإنفاق وفقا للأصول العلمية بحيث نضمن أن يعبر الإنفاق العام عن الاحتياجات الفعلية والضرورية دون زيادة أو نقصان وبحيث يأتي التنفيذ الفعلي متفقا مع تلك التقديرات دون تجاوزات ويستدعي ذلك أن التقدير السليم للإنفاق العام لابد وان يراعي .

اولا- الاعتماد على نظم المعلومات الحديثة واستخدام الحاسبات كضرورة عصرية لضمان الإعداد الجيد والمتطور والعمل على ربط هذا الإنفاق ببرامج للأداء تكفل الانضباط المالي وتحقيق فاعلية النفقة.

ثانيا—مراعاة النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنات في السنوات السابقة وربط ذلك مع التقديرات الجديدة من خلال أهداف كمية ومالية وقصر الأمر على النفقة الحتمية والفعالية وليس مجرد الاعتماد على الربط السنوي ومعدل نموه الاهتمام بالصيانة كمدخل رئيس للحفاظ على أصول المجتمع وثروته وضمان زيادة كفاءة الأداء والاستغلال السليم للطاقات المتاحة .

ب— تنمية الموارد العامة للدولة :فمن المسلم به أن أحد أهم الجوانب التي يعاني منها اقتصاد معظم الدول النامية هو عدم تنامي الموارد العامة بذات المعدلات التي يتنامى بها الإنفاق العام الأمر الذي يؤدي إلى فجوة بين الجانبين تؤدي إلى زيادة حجم الدين والذي تبذل الدولة جهودا مكثفة للحد منه ومن ثم فإن مشروع الموازنة الحكومية لابد وأن يستهدف شمول وعمومية الموازنة بحيث تؤول كافة موارد الدولة إلى الموازنة العامة وأن ما يرتبط بالصناديق والحسابات الخاصة لابد وأن ينعكس ما يستخدم منه على الأقل على موازنة الدولة وانه على جميع الجهات أن تتقدم بمقترحاتها الفعالة لزيادة موارد الدولة في إطار من العدالة الاجتماعية وأنه من المناسب النظر أيضا في ربط تكلفة الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة بما تحصله تلك الجهات بمراعاة عدم المساس بمحدودي الدخل وأن يتناسب مقابل هذه الخدمات مع المقدرة التكليفية للمستفيدين من الخدمة، إنّ الالتزام بتحصيل مستحقات الدولة وحقوق الخزانة العامة الضريبية وغير الضريبية يمثل أمرا هاما ينبغي على الجهات المعنية أعطائه أولوية اهتمامها ذلك أن تأخير تحصيل حقوق الدولة يؤدي آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة ويعوق تنفيذ متطلبات التنمية كما يودي إلى اضطرار الخزينة العامة إلى الاقتراض وزيادة الدين في الوقت الذي كان يمكن تجنب ذلك إذا ما روعي تحصيل حقوق الدولة في مواعيدها .

2— مراجعة موقف المخزون السلعي ورفع كفاءة استخدامه وتصريفه

إنّ تزايد المخزون السلعي عن الحدود الاستراتيجية للاحتفاظ بهذا المخزون يشكل مشكلة كبيرة إذ يعني ذلك تحميل الإنفاق العام بما كان يمكن تجنبه كما يعني إهدار لموارد الدولة في غير محله لذلك فإنّ مراجعة موقف المخزون السلعي ورفع كفاءة استخدامه وتصريفه يعد هدفا رئيسا من أهداف الموازنة العامة للدولة وينبغي في هذا المجال العمل على تحقيق الخطوات الآتية:

أ. حصر المخازن الرئيسة والفرعية ومحتويات تلك المخازن .

ب. مراجعة المخزون السلعي مراجعة دقيقة وتصنيفه تصنيفا سليما مع تحديد الحدود الإستراتيجية لكل صنف من أصناف المخزون والمدة الزمنية التي يغطيها.

ت. موافاة قطاعات الموازنة المعنية بالبيانات الرئيسة عن المخزون ليتسنى لها :-

1- مراجعة الأصناف الموجودة بالمخازن والتي تزيد عن حد الاحتفاظ.

2- تحديد الأصناف الزائدة عن الاحتياجات ووضع خطة تربط بين الجهات للتعريف بما لدى كل منها من أصناف يمكن تبادلها بما يساعد على الحد من المخزون من ناحية وبما يوفر اعتمادات كانت ستنفق بلا داع من ناحية أخرى.

3- إعداد قاعدة بيانات شاملة عن المخزون السلعي على مستوى الدولة لتبادل الاحتياجات المختلفة بين الجهات على المستوى القومي بدلا من الأسلوب الفردي في شراء الأصناف .

4- إدارة حركة السوق وتنشيط آلياته والحد من المخزون الراكد .

3— زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار محور رئيس للتنمية وتشغيل الأيدي العاملة ومعالجة البطالة

إن زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار ينبغي أن يكون على أولويات الاهتمام فهي قضية مصيرية ويرتبط بتحقيقها نجاح الخطة الاقتصادية والاجتماعية في خدمة .

أ— رفع معدل النمو للناتج المحلي والإجمالي وما يرتبط بة من زيادة الدخل القومي

ب— زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية وما يعنيه النجاح في ذلك من الحد من الاستيراد وتحسين الميزان التجاري .

ج— تنشيط الصادرات مع ما يتطلبه ذلك من تحسين المنتج والتخطيط الجيد لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

د— تشجيع الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي وإيجاد المقدرة على جذب هذه الاستثمارات وهو الأمر الذي يحقق المردود اللازم لزيادة التنمية وزيادة المقدرة التشغيلية للعمالة ومعالجة قضية البطالة وتخفيف الضغط على العمالة الحكومية. (السكرانة بلال خلف -2011-289)

الفصل الثالث
الاطار التحليلي للبحث

اولاً:- عرض نتائج محور رأس المال ألاجتماعي

يتضمن هذا المحور ثلاثة أبعاد فرعية متمثلة (العلاقات ألاجتماعية ،التعاون ،والقيم و الأعراف الصحيحة) ويلاحظ من الجدول (1) أن بعد العلاقات ألاجتماعية والمتمثل بالفقرات من(18-1) حاز على متوسط عام قدرة (3.4035) ،وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وإنحراف معياري (0.9174) دليل على تجانس متوسط للإجابات حوله وعلى مستوى الفقرات حققت الفقرة(2) نسبة أتفق (54.9%) ونسبة أتفق تماما (28.6%)،وبلغت نسبة الاتفاق الإجمالي (82.7%) بمتوسط (4.0110) وانحراف معياري (0.9368) والتي أشارت إلى أن تعدد الثقافات في المنظمة يحسن من الأداء وهذا دليل على المنظمات اليوم بحاجة إلى ثقافات متعددة أما الفقرة (9) والتي تتعلق وضع الإدارة العراقيل لإقامة العلاقات الاجتماعية على أقل نسبة من الإجابات أذ كانت نسبة اتفق (15.4%) ونسبة اتفق تماما (14.3%)، وكانت نسبة الاتفاق الإجمالي (29.7%) بمتوسط (3.2308) وإنحراف معياري (1.3256%) وهذا دليل على أن المنظمة تدعم أقامة العلاقات الاجتماعية .

أما بعد التعاون المتمثلة فقراته (23-19) فحقق متوسط عام قدرة (3.2549)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وإنحراف معياري (0.8859) ما يدل على تجانس الإجابات حوله بشكل عام وحققت الفقرة (19) أعلى نسبة إجابات إذ كانت نسبة أتفق (44%)، ونسبة اتفق تماما (26.4%) وكانت نسبة الاتفاق الإجمالي بلغت (70.4%) بمتوسط (3.7473) وإنحراف معياري (1.1313) ليدل على تجانس الإجابات حولها والتي تنص وجود تعاون بين الأعضاء العاملين داخل المنظمة بينما حازت الفقرة (22) على أقل نسبة من الإجابات تمثلت بنسبة أتفق تماما(13.2%) ونسبة أتفق (24.2%) وبلغت النسبة الإجمالية (37.4%) بمتوسط قدرة (2.9451) وإنحراف معياري (1.1959)والتي تدل عدم وجود تعاون بين الإدارة العليا والإدارات الأدنى وهذا دليل على أنّه هناك تعاون بين الإدارة العليا والإدارات الأخرى مما يساعد في توفير جو من الاحترام المتبادل بين جميع المستويات الإدارية .

وحقق بعد القيم والأعراف الصحيحة المتمثلة بالفقرات (30-24) حقق متوسط عاما (3.1334) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بانحراف معياري (1.1477) مما يدل على تجانس الإجابات حول هذا المتغير الفرعي، إذ حصلت الفقرة (24) على أعلى نسبة من الإجابات تمثلت نسبة اتفق (44%) ونسبة اتفق تماما (16.5%) وبلغت النسبة الإجمالية (60.5%) بمتوسط قدرة(3.4176) وانحراف معياري (1.2298) وتدل هذه الفقرة على وجود صدق وصراحة في الحديث عن الجيد وغير الجيد داخل المنظمة وهذا دليل على المكاشفة والصراحة في كل الأمور من أجل تعزيز ما هو جيد ومعالجة ما هو غير جيد، أما الفقرة (25) فقد أحرزت أدنى نسبة أتفق (34.1%) ونسبة اتفق تماما (11%) وبلغت النسبة الإجمالية (45.1%) بمتوسط (2.9451) و إنحراف معياري بلغ (1.3692) والتي تعكس تعامل الإدارة العاملين لديها دون تميز وهذا يدل كما أوضحنا سابقا بوجود تميز في المعاملة بين العاملين .

جدول رقم (١) ٩٥ يشير الجدول (2) إلى الاهمية النسبية للأبعاد الرئيسة لرأس المال الاجتماعي من خلال مقارنة النتائج مع الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (2)

ترتيب أهمية أبعاد رأس المال ألاجتماعي بالاعتماد على إجابات العينة

الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
العلاقات ألاجتماعية	3.4035	0.9174	1
التعاون	3.2549	0.8859	2
القيم والأعراف الصحيحة	3.1209	1.1477	3

إذ تحظى العلاقات ألاجتماعية بالاهتمام النسبي قياسا بالأبعاد الأخرى لرأس المال ألاجتماعي إذ تتوجه جهود المنظمة لتعزيز مثل هذه العلاقات لما لها من دور فاعل ومتميز في المساهمة في المحافظة المال العام الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه إذ بلغ الوسط الحسابي لها (3.4035) والانحراف المعياري (0.9174) بينما كانت القيم والأعراف الصحيحة تحتل المرتبة الثالثة، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.1209) والانحراف المعياري (1.1477)

ثانياً:- عرض نتائج محور حماية المال العام

ويعدّ هذا المتغير هو المتغير الإستجابي التابع ويلاحظ من الجدول (3) تفاصيل إجابات العينة المتمثل فقراته بالتسلسل (31-40) إذ حقق متوسط مقداره (3.1209) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وانحراف معياري (0.6242) وهذا دليل على تجانس الإجابات حول هذا المحور وحصلت الفقرة (39) أعلى نسبة من الإجابات نسبة أتفق بلغت (33%) ونسبة أتفق تماما بلغت (19.8%) وبلغت نسبة الاتفاق الإجمالي (52.8%) بمتوسط قدرهُ(3.4725)،وانحراف معياري بلغ (1.1765) إذ تعكس هذه الفقرة بأنّ الضمير هو الذي يراقب صرف الأموال وهذا دليل على الصدق والنزاهة والمحافظة على الأموال العامة أما الفقرة (37)فقد سجلت أقل مستوى من الإجابات بلغ نسبة اتفق (16.4%) ونسبة أتفق تماما (4.4%) وبلغت نسبة الاتفاق الإجمالي (20.9%) بمتوسط حسابي بلغ (2.6264) وانحراف معياري بلغ (1.1609)، وتشير هذه الفقرة إلى أن مقدار الراتب الذي يتقاضاه الموظف في هذه المؤسسة لا يتناسب مع مقدار ما يتقاضاه غيرة في المؤسسات الأخرى ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث وجد أن هناك موظفين في مؤسسات أخرى يتقاضون راتبًا ضعف ما يتقاضاه الموظفون في هذه المؤسسة مع العلم أن الطرفين متساويان في جميع شروط الوظيفة جدول (٣ ٩٨

المبحث الثاني
اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

يسعى هذا المبحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التفسيرية) والمتغير التابع (الاستجابي) ومعرفة مدى قبول أو رفض فرضيات البحث وذلك باستعمال معامل الارتباط الرتبي (spearman) الذي يعد من الطرق الإحصائية المستخدمة لقياس قوة العلاقة الخطية واتجاهها بين متغيرين كمين . ومن خلال البرنامج الإحصائي الجاهز (spss) والذي يختبر معنوية علاقات الارتباط باختبار (T-Test) بالاعتماد على قيمة (p.value)لإظهار النتائج النهائية عند مستوى معنوية (0.01) و(0.05)

3- تحليل علاقة الارتباط بين حماية المال العام وبين رأس المال الاجتماعي

توضح هذه الفقرة علاقات الارتباط بين حماية المال العام وبين رأس المال الاجتماعي ،وذلك لاختبار الفرضية الثالثة فمن خلال الجدول (4) والذي يوضح علاقات الارتباط إذ بلغت علاقة الارتباط بين رأس المال الاجتماعي كمتغير تفسيري وبين المال العام كمتغير استجابي (0.563) عند مستوى معنوية.(0.01) وانطلاقا من الفرضية التي نصت على (توجد علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة معنوية بين رأس المال الاجتماعي بأبعاده (علاقات اجتماعية – تعاون –القيم والأعراف الصحيحة) وبين المال العام ومن خلال استخدام معامل الارتباط (spearman) اتضح وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين والجدول (4)يوضح نتائج تلك العلاقة .

جدول (4)
قيم معامل إرتباط (spearman) بين رأس المال الاجتماعي والمال العام

المال العام / رأس المال الاجتماعي	معامل الارتباط	P-Value
العلاقات ألاجتماعية	0.495**	0.000
التعاون	0.492**	0.000
القيم والأعراف الصحيحة	0.580**	0.000
أجمالي رأس المال ألاجتماعي	0.563**	0.000

المبحث الثالث
اختبار علاقات تحليل الأثر بين متغيرات الدراسة

أولاً:- تحليل علاقة التأثير بين أبعاد رأس المال ألاجتماعي وبين حماية المال العام باستخدام الانحدار الخطي البسيط

1-تحليل علاقة التأثير بين العلاقات الاجتماعية وبين حماية المال العام

يتضح من خلال الجدول (5) أن قيمة (F) المحتسبة مساوية إلى (37.576) وهي قيمة دالة معنويا تحت مستوى معنوية (0.01) بسبب أن (p-value) كانت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.01) وبالتالي يمكن القول إنّ هناك تأثر للعلاقات الاجتماعية على المال العام وبلغت قيمة معامل التحديد(297. 0

R^2=) وهذا يعني أن العلاقات الاجتماعية تفسر حوالي (0.30) من التغيرات التي تحصل في المال العام وأن المتبقي وهو (0.70) يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في إنموذج الانحدار وإلى عامل الخطأ العشوائي .

جدول(5)

علاقة التأثير بين المال العام وبين العلاقات ألاجتماعية

المتغير المعتمد (Y) المال العام	المتغير المستقل (X) العلاقات ألاجتماعية	قيمة ثابت الانحدار	قيمة معامل بيتا	P – Value	قيمة R^2 معامل التحديد	F قيمة المحتسبة
		1.859	0.371	0.000	0.297	37.576

وإنَ معادلة الانحدار المقدرة للمال العام على العلاقات الاجتماعية كانت كالآتي:

Y=1.859+0.371

وهذا يعني أن هناك زيادة في المال العام بمقدار (0.371) عندما تساوي العلاقات الاجتماعية (1) وعند إجراء اختبار (t) لمعاملات الانحدار كانت معنوية بسبب أن (p-value) أقل من (0.1) و(0.05) كما موضحة في الجدول (7).

جدول(7)

جدول اختبار (t)

معامل الانحدار	T	P – Value
ثابت الانحدار	8.724	0.000
معامل بيتا	6.130	0.000

وهذا يوفر الدعم للفرضية الرابعة التي تؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين أبعاد رأس المال الاجتماعي وبين المال العام حيث تعتبر العلاقات الاجتماعية أحد أبعاد رأس المال ألاجتماعي .

2-تحليل علاقة التأثير بين التعاون وبين حماية المال العام

من خلال الجدول(8) يتضح إنّ قيمة (F) المحتسبة مساوية إلى (44.491) وهي قيمة دالة معنويا تحت مستوى معنوية (0.01) بسبب أن (p-value) كانت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.01) وبالتالي يمكن القول إنّ هناك تأثير للتعاون على المال العام وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.333) وهذا يعني أن التعاون يفسر حوالي (0.33) من التغيرات التي تحصل في المال العام وأن المتبقي وهو (0.67) يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في إنموذج الانحدار وإلى عامل الخطأ العشوائي .

جدول (8)

علاقة التأثير بين حماية المال العام وبين التعاون

المتغير المعتمد (Y) المال العام	المتغير المستقل (X) التعاون	قيمة ثابت الانحدار	قيمة معامل بيتا	P – Value	قيمة R^2معامل التحديد	قيمة F المحتسبة
		1.797	0.407	0.000	0.333	44.491

وإنّ معادلة الانحدار المقدرة للمال العام على التعاون كانت كالآتي : Y=1.797+0.407

جدول (8)

جدول اختبار (t)

معامل الانحدار	T	P – Value
ثابت الانحدار	8.738	0.000
معامل بيتا	6.670	0.000

وهذا يوفر الدعم لقبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين أبعاد رأس المال ألاجتماعي وبين المال العام إذ يعدّ التعاون أحد أبعاد رأس المال الاجتماعي .

3- تحليل علاقة التأثير بين القيم والأعراف الصحيحة وبين حماية المال العام

من خلال الجدول (9) يتضح أن قيمة (F) المحتسبة مساوية إلى (46.769) وهي قيمة دالة معنويا تحت مستوى معنوية (0.01) بسبب أن (p-value) كانت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.01) وبالتالي يمكن القول إنّ هناك تأثير للقيم والأعراف الصحيحة على المال العام وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.344) وهذا يعني أن القيم والأعراف الصحيحة تفسر حوالي (0.34) من التغيرات التي تحصل في المال العام وأن المتبقي وهو (0.66) يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في إنموذج الانحدار وإلى عامل الخطأ العشوائي .

جدول (9)
علاقة التأثير بين حماية المال العام وبين القيم والأعراف الصحيحة

المتغير المعتمد المال العام (Y)	المتغير المستقل القيم والأعراف الصحيحة (X)	قيمة ثابت الانحدار	قيمة معامل بيتا	P – Value	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة F المحتسبة
		2.121	0.319	0.000	0.344	46.769

إنّ معادلة الانحدار المقدرة للمال العام على القيم والأعراف الصحيحة كانت كالآتي :

Y=2.121+0.319

وهذا يعني أن هناك زيادة في المال العام بمقدار (0.319) عندما تساوي القيم والأعراف الصحيحة (1) وعند إجراء اختبار(t) لمعاملات الانحدار كانت معنوية بسبب أن (p-value) أقل من (0.01) و(0.05) كما موضحة في الجدول .

جدول (9)
جدول اختبار (t)

معامل الانحدار	T	P – Value
ثابت الانحدار	13.624	0.000
معامل بيتا	6.839	0.000

وهذا يوفر الدعم لقبول الفرضية الثالثة التي أكدت على وجود علاقة تأثير ذو دلالة معنوية بين رأس المال ألاجتماعي وبين استراتيجية حماية المال العام وتعتبر القيم والأعراف الصحيحة أحد مكونات رأس المال الاجتماعي.

رابعا:- تحليل علاقة التأثير بين رأس المال الاجتماعي وبين حماية المال العام

يتضح من خلال الجدول (10) إنّ قيمة (F) المحتسبة مساوية إلى (52.817) وهي قيمة دالة معنويا تحت مستوى معنوية (0.01) بسبب أن (p-value) كانت مساوية إلى (0.000) وهي أقل من (0.01) وبالتالي يمكن القول إنّ هناك تأثير لرأس المال ألاجتماعي على المال العام وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.372)وهذا يعني أن رأس المال ألاجتماعي يفسر حوالي (0.37) من التغيرات التي تحصل في المال العام وأن المتبقي وهو (0.63) يعود إلى متغيرات أخرى لم تضمن في نموذج الانحدار وإلى عامل الخطأ العشوائي .

جدول(10)
علاقة التأثير بين حماية المال العام وبين رأس المال ألاجتماعي

المتغير المعتمد المال العام (Y)	المتغير المستقل رأس المال ألاجتماعي (X)	قيمة ثابت الانحدار	قيمة معامل بيتا	P – Value	قيمة R^2 معامل التحديد	قيمة F المحتسبة
		1.770	0.414	0.000	0.372	52.817

إنّ معادلة الانحدار المقدرة للمال العام على رأس المال الاجتماعي كانت كالآتي:

Y=1.770+0.414

وهذا يعني أن هناك زيادة في المال العام بمقدار (0.414) عندما يساوي رأس المال الاجتماعي (1) وعند إجراء اختبار (t) لمعاملات الانحدار كانت معنوية بسبب أن (p-value) أقل من (0.01) و(0.05) كما موضحة في الجدول (10).

جدول (10)
جدول اختبار (t)

معامل الانحدار	T	P – Value
ثابت الانحدار	9.167	0.000
معامل بيتا	7.268	0.000

وهذا يؤكد قبول الفرضية الرابعة التي تتعلق بوجود تأثير ذو دلالة معنوية لرأس المال الاجتماعي على المال العام

الفصل الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية لعل من أبرز هذه الاستنتاجات :

اولا:- استنتاجات الجانب النظري

1- يعدُ رأس المال ألاجتماعي ضرورة من الضروريات ذات الأهمية البالغة الاستمرار المنظمات وتكيفها مع الواقع الحالي. والذي يركز على دراسة الجوانب المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والتعاون والقيم والأعراف الصحيحة دراسة من أنت من أجل التعامل معك .

2- يُعدّ المال المحور المهم من محاور بقاء المنظمات ودون هذا المال لا يمكن لأ بسْط المنظمات اليوم أن تستمر لذلك يجب المحافظة على هذا المال ويتم ذلك من خلال توفير بيئة عمل جيدة ودراسة معوقات العمل وإيجاد أفضل الحلول لها ،وهذا يتم من خلال دراسة رأس المال ألاجتماعي وسوف تكون النتيجة المحافظة على المال العام من خلال زرع روح المحبة والتفاؤل لدى أفراد المنظمة .

ثانيا:استنتاجات الجانب العملي

1- من خلال إجابات العينة توضح إنّ في دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها قد أكدت على بعد الثقة وتعزيز مبدأ الاحترام بين الأفراد العاملين داخل المنظمة المبحوثة من خلال حرص الإدارة على دراسة ظروف ومعوقات العمل التي تواجه الموظف عند تأخره عن العمل لظروف خارجه عن إرادته .

2- تحققت علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد رأس المال الاجتماعي وبين المال العام مما يدل على أن لرأس المال ألاجتماعي وأبعاده (العلاقات الاجتماعية – التعاون – القيم والأعراف الصحيحة) الأثر البالغ في المحافظة على المال العام .

3- ظهر أن الإدارة العليا في المنظمة المبحوثة قد ركزت على القيم والأعراف الصحيحة من خلال تعزيزها ودعمها بالشكل الصحيح والذي سيؤدي إلى المحافظة عل المال العام وحمايته

4- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الأبعاد الإجمالية لرأس المال الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية – التعاون – القيم والأعراف الصحيحة) وبين المال العام وكانت أكثر تلك العلاقات تأثيرا هي القيم والأعراف الصحيحة مما يدل على أن المنظمة المبحوثة تسعى دائما إلى تعزيز القيم الصحيحة مما يساهم في المحافظة على المال العام .

المبحث الثاني : التوصـــــــــــيات

استنادا إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فإنّ الباحث خرج بمجموعة من التوصيات التي تساهم في إفادة المنظمة المدروسة وهي كالآتي :

1- على دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها دعم وتشجيع الموظفين التابعين لديها من خلال استخدام وتطبيق القيم والأعراف الصحيحة دائما لما لها من دور فاعل ومؤثر في حماية المال العام .

2- على المنظمة المبحوثة دائما أن تشجع وتقوي العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المنظمة لما لها من دور مؤثر في حماية المال العام .

3- إنّ دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها قد ركزت على تطبيق مبدأ التعاون بين الإدارة العليا وبين الأفراد العاملين لديها مما ساهم في زيادة ولاء الموظفين وحبهم لعملهم بالشكل الذي يساهم في تقليل الإهدار من المال العام وحمايته.

4- على المنظمة المبحوثة أن تستخدم العدالة في توزيع المكافأت لأنّ من خلال الدراسة تبين وجود نظام يعتمد على التوزيع بنسب مقطوعة وهذا النظام لايحقق العدالة في توزيع المكافأت .

5- على دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها أن تقدم للموظف راتبًا متساويًا أو على الأقل موازيًا لما يتقاضاه غيرهُ في المؤسسات التابعة إلى وزارات أخرى .

6- إنّ في دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها توجد رقابة على صرف الأموال وهي رقابة الضمير والذي يعدُ أعلى سلطة رقابية على الإنسان وهذا يؤدي بدورة إلى مخافة الله سبحانه وتعالى وستكون النتيجة المحافظة على الأموال العامة وحمايتها.

7- تحتاج دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها العناية بمشاركة العاملين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص إلى المشاركة في القرارات المهمة التي يتم إتخاذها من أجل وضع العملية الإدارية على الطريق الصحيح .

8- الحرص على إقامة البرامج والأنشطة التي تساعد الموظفين على كسر طوق الجمود في العمل والشعور بالراحة النفسية .

9- على دائرة صحة ديالى والمؤسسات الصحية التابعة لها الاستمرار في تدعيم رأس المال الاجتماعي وتفعيل العلاقات الاجتماعية والتعاون والقيم الصحيحة ليساهم في إيجاد أجواء عمل مريحة ومشجعة.
10-عند أعداد الميزانية يجب النظر بدقة وواقعية إلى نتائج ميزانية السنوات السابقة ومراعاة جميع الظروف والاحتمالات السلبية والجيدة عند أعداد الميزانية الحالية .

المصادر

الكتب

١- أبو زيد – محمد عبد الحميد –حماية المال العام –دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨
٢- إسماعيل قباري محمد (١٩٦٨)) علم الاجتماع والفلسفة ((المنطق)) ((الأخلاق)) ((المعرفة)) بيروت –دار الطليعة
٣- بدير-البرزنجي-السلامي-مباد ئ وأحكام القانون الإداري مديرية الكتب للطباعة والنشر بغداد-
٤- جواد-شوقي ناجي ((٢٠٠٩)) السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال دار الحامد للنشر والتوزيع
٥- حمزة –عمر يوسف((٢٠٠٠)) أصول الأخلاق في القران الكريم –عمان-دار الخليج للنشر
٦- درة-عبد الباري والصباغ زهير((٢٠٠٨)) إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين – الأردن-عمان-دار وائل للنشر
٧- الدوري –زكريا مطلك -صالح –احمد علي –إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات الإعمال الألفية الثالثة – دار الياوزي العلمية للنشر والتوزيع –ط-٢٠٠٩
٨- الرازي –محمد بن أبي بكر عبد القادر ((١٩٨١)) مختار الصحاح –بيروت –دار الكتاب العربي
٩- راشد عمر((٢٠٠٤)) رأسمالنا الاجتماعي –نماء –مفاهيم ومصطلحات
١٠-السكارنة – بلال خلف ((٢٠١١)) الفساد الإداري ٢٠١١-دار وائل للنشر
١١- سلام-رفيق محمد –الحماية الجنائية للمال العام.دار النهضة العربية –القاهرة.ط(٢) ١٩٩٤
١٢- الشماع –خليل محمد حسن –حمود –خضير كاظم ((٢٠٠٧)) نظرية المنظمة دار الميسرة للطباعة والنشر الأردن
١٣-شويش –ماهر عبد –شرح قانون العقوبات ((القسم الخاص))مديرية دار الكتب الموصل ١٩٨٨
١٤- صلاح سالم زرنوقة ((تحليل قضايا الفساد في مصر الفساد والتنمية –الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية)) تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقه – القاهرة –مركز دراسات وبحوث الدول النامية ١٩٩٩
١٥- عبد الحميد أبو زيد -محمد. حماية المال العام.دار النهضة العربية .القاهرة (١٩٨٧)
١٦- العبيدي -محمد جاسم-ولي-باسم محمد((٢٠٠٩)) المدخل إلى علم النفس الاجتماعي دار الثقافة والنشر والتوزيع ١٤٣٠ هـ
١٧- العديلي –ناصر محمد ((١٩٩٥)) السلوك الإنساني والتنظيمي منظور كلي مقارن معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية
١٨- العلاق –بشير عباس ((١٩٩٣)) معجم المصطلحات للعلوم الإدارية الموحدة معجم انكليزي عربي الطبعة الأولى
١٩-العنزي ، سعد علي وصالح.أحمد علي (٢٠٠٩) إدارة رأس المال الفكري في منظمات الإعمال ، عمان : الياوزي للنشر والتوزيع

الأطاريح والرسائل

١- القيسي –سها عدنان سلمان (٢٠١٠) "تأثير بعض الأنماط القيادية الحديثة في رأس المال ألاجتماعي التنظيمي " دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في وزارة البلديات والأشغال العامة –رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة بغداد
٢- الكردي ، احمد السيد طه (٢٠١١) "أدارة الصورة الذهنية للمنظمات في أطار واقع المسؤولية الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من شركات الأدوية المصرية ،كلية التجارة ،جامعة بنها ، مصر
٣-لمشهداني ، أمنة عبد الكريم مهدي (٢٠١٢) " رأس المال البشري وتعزيز ثقافة الأداء المتميز وتأثيرهما في المكانة التنظيمية " بحث استطلاعي في مركز وزارة النفط –كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد

المصادر الاجنبية

1- Bandura-A- 1986 Social foundation of thought and action –Englewood Cliffs –Prentice Hall N J
2- Brockhans,R, & Horwitz (1986) ;The psychology of the Entrepreneur- in the art and science of entrepreneurship , eds .D .Sexton and ,R,W Smilor Cambridge .MA Ballinger pubishing Co
3- Brunre,J,S,(2004) "short history of psychological theories of learning " Daedalus , Winter , American Academy of Arts and Science ,Cambridge ,MA
4- Cohen –Don-&Prusak- Lanrence 2001 in cood company –How Social Capital Makes Organization work – Boston Harvard Business school press
5- Cook k , C ,W . & Hunsaker , P.L. (2001) Management and Organizational Behavior , New York : McGraw-Hill
6- Dalzyal –Morry & Scootofer –Stephen (2008) Changes Wavs –practical Tool for Implementing Change in Organization –first ed
7- Glaeser, Edward L.(2000) "the Formation of Social Capital "2nd edition
8- Haralambos , Michael (1985) ,Sociology New Direction " Case way press Ltd, England
9- Howe .W.C.& Dipboye R.L (1982) –Essentials of Industrial and Organizational Psychology –Home Wood ,Dcrsey

....

....

....